أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

مُقارَبة إدارة بايدن للشرق الأوسط

إعداد:
عبد الرحمن السراج

تشرين الثاني/ نوفمبر 2021
www.dimensionscenter.net

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ©2021

info@dimensionscenter.net

المحتويات

مقدمة 04

أولاً: مُحدِّدات سياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط 05

1. حالة الشرق الأوسط مع قدوم إدارة بايدن 05

2. المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط 06

أ. أمن الطاقة 07

ب. حماية المَمَرّات المائية 07

ج. مكافحة الإرهاب 07

د. تعزيز الحُكْم الرّشِيد والديمقراطية 07

هـ. الاستقرار في الخليج 07

و. إنهاء الحروب الأبدية 07

ز. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل 08

3. الخطوط العريضة لسياسة بايدن في الشرق الأوسط 08

ثانياً: سياسة إدارة بايدن تِجاه الشرق الأوسط 09

1. العلاقات الأمريكية الإقليمية 09

أ. خارطة طريق الحوار الخليجي الإيراني لسد الفجوة الدبلوماسية 09

ب. القضية الفلسطينية: تحوّل في المشهد السياسي الأمريكي 11

ج. تركيا 13

2. العلاقة مع روسيا 14

أ. روسيا في الشرق الأوسط 15

ب. التدخل الروسي في سورية 15

ج. التدخل الروسي غير المباشر في المنطقة 16

د. نهاية شهر العسل 16

3. الشراكات الأمنية والدفاعية 17

أ. الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة 17

ب. مُقترَحات إعادة التّموضُع 20

ج. التقلّبات في صفقات السلاح 20

د. "كاتسا" والأسلحة الصينية والروسية 21

4. الطاقة 22

أ. مخاطر عدم الاستقرار بعد الجائحة 22

ب. انخفاض الاعتماد العالمي على النفط 23

الخلاصة 24

مقدمة

ما زالت آثار الرغبة الموروثة بالانسحاب من الشرق الأوسط حاضرة في المخيلة السياسية الأمريكية منذ اتّضاح فشل الحروب على الإرهاب في تحقيق الاستقرار أو حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

أضيفت إلى ذلك في العَقْد الماضي فكرة التوجُّه نحو آسيا، التي طرحتها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، لكن الرئيس السابق دونالد ترامب تجاهلها بإلغائه مفاوضات اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادي التي شملت مجموعة من الدول المحيطة بالصين.

وفي عهد ترامب أيضاً، أسهم ما سُمّي بـ"ثورة الصخر الزيتي" ووصول الولايات المتحدة إلى مرحلة الاكتفاء من النفط وتصديره في تراجُع الشرق الأوسط درجة أخرى على سُلّم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. يُضاف إلى ذلك التراجع الحالي والمتوقّع مستقبلاً في استخدام النفط وكذلك الاستثمار في الحفر والتنقيب عنه عالمياً.

لكن صعود ملف مواجهة تغيُّر المناخ والاحتباس الحراري في الأجندة الأمريكية كهدف إستراتيجي، لدرجة تشكيل فريق عمل في إدارة بايدن مختصّ بإدارته، جعل الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة وخاصة في الشرق الأوسط جنباً إلى جنب مع الدفع باتجاه تحوُّل عالمي نحو الطاقة النظيفة مصلحة أمريكية رئيسية. لذلك أطلقت الولايات المتحدة خطة "إعادة بناء عالم أفضل" (B3W) للاستثمار في الطاقة النظيفة حول العالم.

ما يزال الأمن الإسرائيلي أولوية أمريكية في المنطقة، لكنها قد تكون في أدنى درجات الأهمية تاريخياً، بسبب تراجُع التهديدات الإقليمية لإسرائيل بفضل اتفاقيات التطبيع والتوجه نحو التطبيع الذي رافقها في فترة رئاسة ترامب وخاصة في السنة الأخيرة، رغم أن هذا الشعور بالأمن اهتزّ بعد ردة الفعل الشعبية الهائلة إقليمياً وعالمياً ضد الحرب الإسرائيلية في غزة في أيار/ مايو 2021.

أسهم في تراجُع "الاهتمام بإسرائيل" أمريكياً أيضاً ظهورُ ردّة فِعْل على المستوى الشعبي والسياسي مُنتقِدة بِحِدّة غير مسبوقة لما تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وخاصة في صفوف الحزب الديمقراطي عامة، وفي اليسار الديمقراطي التقدُّمي على نحو خاصّ.

وأخيراً، يظل الشرق الأوسط سُوقاً رئيسياً للأسلحة الأمريكية، التي بدأت تنافسها فيها دول عدة من أهمها الصين وروسيا. ورغم توقُّف بعض صفقات الأسلحة بسبب توتُّر العلاقة بين واشنطن وبعض العواصم في المنطقة، بسبب ملفات حقوق الإنسان وشراء أسلحة روسية وأسباب أخرى، لكن هناك أصواتاً أمريكية تنادي بضرورة إيجاد إطار مُستدام لهذه العلاقات يضع حدّاً أدنى لها يُحصنها من أثر التوتُّرات في بعض الملفات الخلافية.

أولاً: مُحدِّدات سياسة بايدن تِجاه الشرق الأوسط

1. حالة الشرق الأوسط مع قدوم إدارة بايدن

تركت جائحة "كوفيد-19"، والآثار الاقتصادية المُصاحِبة لها، بالإضافة إلى أزمة انخفاض أسعار الطاقة، آثاراً سلبية على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط. لكن هذه العوامل ليست سوى جزء من محركات أعمق لعدم الاستقرار في المنطقة التي تضم أربع دول فاشلة، هي اليمن وليبيا وسورية والسودان، وعدداً من الدول الهشة الواقعة على حافّة الفشل السياسي والاقتصادي مثل العراق ولبنان والسودان، وعشرات الجهات المسلحة من غير الدول ومن بينها منظمات موسومة بالإرهاب.

يعود جزء كبير من الاضطراب الذي تشهده المنطقة إلى عوامل أعمق تعود إلى سنوات وعقود مضت، من الربيع العربي الذي ما زالت آثاره تَتكشّف منذ انطلاقه عام 2011، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي ما زالت المنطقة تشهد الهزات الارتدادية الناجمة عنه، و"الثورة الإسلامية" في إيران عام 1979، والتعبئة العسكرية ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان في السبعينيات والثمانينيات التي أنتجت شبكات من المجموعات المسلحة لم تزدد منذ ذلك الحين إلا تعقيداً.

وسط هذا الاضطراب، تقع إيران المتورطة في واحدة من أكبر منظومات الصراع في المنطقة، والتي تمتد بنسب مختلفة من أفغانستان إلى اليمن، وتحمل طابع التنافس مع الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. في حين يزيد الاضطراب حِدّةَ الصراع فيما يُسمّى "العالم السُّني" بين كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين من جهة، وبين تركيا وقطر من جهة أخرى. يتمثل هذا الصراع في توتّرات إقليمية حول الإسلام السياسي ممثّلاً بجماعة الإخوان المسلمين، ويمتدّ ليشمل جميع دول المنطقة بنسب متفاوتة. تزامَنَ مع ذلك تدخُّل أطراف خارجية مثل روسيا لاستغلال الوضع لتقويض المصالح الأمريكية وتقديم بديل عن الشراكة مع الولايات المتحدة.

خلال العقد الماضي، دفعت التهديدات الناجمة عن التمدد الإيراني في الشرق الأوسط الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري في المنطقة أكثر من مرة. وإذا كانت إدارة أوباما قد غضت النظر بشكل أو بآخر عن كل هذه التهديدات مقابل التوقيع على الاتفاق النووي، فإن خروج إدارة ترامب من الاتفاق وممارستها الضغط الأقصى لم يُقابَل بتنازُلات ملموسة من الجانب الإيراني. وبالمحصلة، ما زال ميزان القوى في المنطقة يميل لصالح إيران حتى بعد تراجُع جائحة "كوفيد-19". ففي حين قلّلت الضغوط الاقتصادية بسبب "كوفيد-19" وانخفاض أسعار الطاقة رغبة دول الخليج أو قدرتها على الاستثمار بالدول ذات الاقتصادات الأضعف مثل مصر والأردن أو تقديم المساعدات لها، أو دعم الجهات المقاومة لإيران في العراق ولبنان، اكتسبت إيران خبرة في بسط نفوذها في المنطقة بأقل التكاليف رغم فرض أقسى العقوبات عليها.

وفي حين كان التوتر بين إسرائيل وجوارها العربي والإسلامي مصدر التوتر الأكبر في العقود الماضية، إلا أن اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، والأحاديث عن احتمال إقدام دول عربية أكبر على توقيع مثل هذه الاتفاقيات أوحت بأن التوتر ذاهب إلى غير رجعة، لكن هذا الاعتقاد اهتزّ إلى حد كبير بعد تفاقُم عمليات التهجير في حي "الشيخ جراح" بالقدس والحملة الإسرائيلية على غزة في عام 2021، التي واجهت واحدة من أكبر موجات الرفض في تاريخ القضية الفلسطينية، وأدت إلى إعادة النظر في التقييم القاتم لحالة القضية.

2. المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

واجهت الإدارة الأمريكية الجديدة عند دخولها إلى البيت الأبيض تحديات محلية مُلحّة وأجندة خارجية معقدة يُرجح أن تطغى على الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط.

محلياً، حلّت مواجهة جائحة "كوفيد-19" في أعلى سُلّم أولويات الإدارة الأمريكية، ورغم أن الإدارة تمكنت من تنفيذ خطتها في إعطاء 100 مليون لقاح في وقت قياسي وأن الجائحة آخِذة في التراجع، لكن ما ترتب عليها من أزمة اقتصادية يرجح أن يستمر طوال سنوات الإدارة الأربع. أما على المستوى الدولي، فسيتعيّن على الإدارة استعادة ثقة حلفائها في أوروبا وآسيا التي هزّتها الإدارة السابقة، وتنظيم ملفات العلاقة مع الصين.

وإذا أخرجنا الآثارَ السابقةَ من المعادلة، فقد ورثت الإدارة الجديدة مساعي الإدارات السابقة لخفض التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط؛ التي تمثلت بسياسة التحول نحو آسيا لإدارة أوباما، والتحلل من الأعباء الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب. وقد عززت التحولات العالمية والإقليمية هذه الرغبة الأمريكية في وضع الشرق الأوسط بمرتبة أدنى في إستراتيجيتها العالمية.[01]

ورغم ذلك، ما تزال هناك مصالح واستثمارات أمريكية أكثر ثباتاً في المنطقة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي أو العسكري، تتمثل في أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية، والاستقرار في الخليج وإسرائيل وجوارها، وإنهاء الحروب الأبدية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يلي استعراض موجز لهذه المصالح:[02]

(01) Tamara Cofman Wittes, What to do – and what not to do – in the Middle East, Brookings, 25 January 2021: https://www.brookings.edu/research/what-to-do-and-what-not-to-do-in-the-middle-east/

(02) The Biden Administration and the Middle East - Policy Recommendations for a Sustainable Way Forward, Middle East Institute, March 2021: p7

أ. أمن الطاقة

ما تزال الولايات المتحدة مهتمة بأمن الطاقة على مستوى العالم رغم تحوّلها من مستورد إلى مُصدِّر للطاقة، وذلك لأن حلفاءها في أوروبا وآسيا ما زالوا يعتمدون على استيراد النفط والغاز من الشرق الأوسط. لذلك تكمن المصلحة الأمريكية في حماية تدفّق الطاقة من المنطقة، والحيلولة دون سيطرة خصومها على الساحة الدولية عليها.

ب. حماية الممرات المائية

تمر أهمّ ممرات التجارة الدولية بين الشرق والغرب في الشرق الأوسط، وهي مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، ويعني توقف المرور في أحد هذه الممرات خنق التجارة العالمية. لذلك تملك الولايات المتحدة مصلحة في إبقاء هذه الممرات مفتوحة وآمنة، والحيلولة دون أن يسيطر عليها طرف منافس لها على الساحة العالمية.

ج. مكافحة الإرهاب

يشكل العمل مع أطراف إقليمية ودولية لردع وتعطيل وهزيمة المجموعات المصنفة على لوائح الإرهاب مصلحة أمنية أمريكية رئيسية في الحاضر والمستقبل، وذلك حتى تَخلُص تقييمات المؤسسات الأمنية الأمريكية إلى نتيجة أخرى.

د- تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية

بعد عقد من الربيع العربي، ما تزال هناك أسئلة جدية عن قدرة مؤسسات الدولة في الشرق الأوسط على البقاء، وهناك مخاوف من احتكار السلطة وتضييق الخناق على حقوق الإنسان والحريات المدنية. ولتحافظ الولايات المتحدة على علاقاتها بالمنطقة، تحتاج للضغط على حكوماتها باستمرار لتبتعد عن هذه السلوكيات، وتعالج أسباب هذه المخاوف.

هـ- الاستقرار في الخليج

للولايات المتحدة مصلحة دائمة بتخفيض التوترات في منطقة الخليج، التي قد تجذب قُوًى دولية أخرى وتُصعّد من حدة التوترات والصراعات والتنافس الموجود في المنطقة أصلاً، والذي قد يتفاقم ليؤثر في الاستقرار العالمي.

و- إنهاء الحروب الأبدية

يُعَدّ سحب جزء كبير من القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق وسورية مصلحة أمريكية، لكن يَتعيّن إبقاء عدد قليل من القوات للتدريب على عمليات مكافحة الإرهاب، وتشكيل علاقات أمنية تضمن استقراراً نسبياً في هذه المناطق. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون بذل جهود لإنهاء الحروب المستمرة في اليمن وسورية وليبيا، وإعادة الاستقرار في العراق.

ز- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

وهذه على رأس المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، وتتمثل في المنطقة بمنع انتشار هذه الأسلحة إلى دول جديدة.

لكن هذه المصالح ينبغي النظر إليها في سياق تراجُع اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لصالح التوجه نحو آسيا أو قضايا دولية أخرى، مثل مواجهة جائحة "كوفيد-19"، وإعادة بناء المنظمات الدولية، ومواجهة تغير المناخ. كما ينبغي الانتباه إلى الضجر لدى صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكي والرأي العامّ الأمريكي في الوقت نفسه من الانخراط المُكلف في المنطقة الذي ثبت أنه لا يعود بنتائج إيجابية.[03]

3. الخطوط العريضة لسياسة بايدن في الشرق الأوسط

في "التوجيه الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي" الذي أصدرته الإدارة الأمريكية في آذار/ مارس 2021، ذكرت الإدارة أنها:

- ستحافظ على التزامها تِجاه أمن إسرائيل، مع مواصلة السعي لتحسين علاقتها مع الدول المحيطة واستئناف الدور الأمريكي في الترويج لحل دولتين قابل للتطبيق.
- ستعمل مع شركائها في الشرق الأوسط لردع العُدْوان الإيراني والتهديدات لسيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، وتعطيل القاعدة والشبكات "الإرهابية" المرتبطة بها والحيلولة دون عودة تنظيم "داعش"، والتصدي للأزمات الإنسانية، وستضاعف جهودها لحل الصراعات المسلحة المُعقّدة التي تُهدِّد الاستقرار الإقليمي.
- لا تنوي إعطاء صكّ مفتوح لشركائها في المنطقة فيما يتعلق بالسياسات التي تتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية. ولذلك سحبت دعمها للعمليات العسكرية في اليمن، ودعمت جهود الأمم المتحدة لإنهاء الحرب فيها. وأوضحت أن هدفها هو خفض التوترات الإقليمية، وإيجاد مساحة تُمكّن شعوب المنطقة من تحقيق طموحاتها.
- تعتقد أن القوة العسكرية ليست الحل الأنجع للتحدّيَات التي تواجه المنطقة، لكنها أكدت أنها ستحافظ على وجودها العسكري بالقدر المطلوب لتعطيل الشبكات "الإرهابية" الدولية، ورَدْع "العدوان" الإيراني، وحماية مصالح الولايات المتحدة الحيوية الأخرى. وذلك مع التأكيد أنها لا ينبغي أن تنخرط في "الحروب الأبدية" التي حصدت آلاف الأرواح وتريليونات الدولارات، وأنها لن تفعل ذلك. وستعمل "بمسؤولية" من هذا المنطلق على إنهاء أطول الحروب الأمريكية في أفغانستان، مع ضمان عدم تحوّلها مرة أخرى إلى مَمَرّ آمِن للهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة.[04]

(03) Paul Salem, US GENERAL MIDDLE EAST INTERESTS & POLICY PRIORITIES, Middle East Institute, March 2021: https://bit.ly/3g24Ryx

(04) INTERIM NATIONAL SECURITY STRATEGIC GUIDANCE, Whitehouse.gov, March 2021: p11, p15: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/03/2021/NSC1-v2.pdf

ثانياً: سياسة إدارة بايدن تِجاه الشرق الأوسط

1- العلاقات الأمريكية الإقليمية

أ. خارطة طريق الحوار الخليجي الإيراني لسدّ الفجوة الدبلوماسية

حملت إدارة ترامب بين ثَنايا سياساتها عدداً من التناقُضات، بين القناعة بضرورة الخروج من منطقة الشرق الأوسط والرغبة في فرض أقصى ضغط ممكن على إيران. ففي الوقت الذي كرر فيه ترامب الحديث عن الانسحاب من المنطقة، كان قد أرسل 20 ألف جندي إليها. وكانت النتيجة مزيجاً أمريكياً من النشاط العسكري والسلبية الدبلوماسية وإعطاء شركاء الولايات المتحدة في المنطقة صَكّاً على بياض لمواصلة سلوكياتهم. وبالمُحصّلة زادت حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وسط كل ذلك، ظهرت دعوات في دوائر الفكر وصنع القرار الأمريكية إلى ضبط الطموحات الأمريكية في المنطقة، من خلال تبني سياسة ذات طموحات أكثر تواضُعاً فيما يتعلق بالأهداف العسكرية وجهود إعادة بناء الدول من الداخل، وذات طموحات أكبر فيما يتعلق باستخدام النفوذ والدبلوماسية للضغط بهدف تخفيف التوترات والتوصل إلى تسويات مؤقتة بين الدول الرئيسية في المنطقة. أحد الداعين لتحقيق ذلك هو مستشار الأمن القومي الأمريكي الحالي جيك سوليفان، الذي قدم مُقترَحاً مفصلاً [05] قبل توليه منصبه، يقضي باستخدام الدبلوماسية بما هو أشمل من الملف الإيراني لتأسيس حوار إقليمي بدعم من أعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي، من شأنه أن يخفف التوترات ويُوجِد طُرُقاً للتّهْدِئة وإدارة الخلافات.

يبدأ المُقترَح من استغلال الأزمة الإنسانية التي تمر بها المنطقة للتقريب بين قطبَي المنطقة السعودية وإيران، واتخاذ إجراءات لإعادة الثقة بين البلدين، والتوصل إلى تعهُّد صريح منهما بعدم تدخُّل أيّ منهما في شؤون الآخر. وإذا ساعدت الظروف الدولية، قد تكون هناك مساحة لمناقشة موضوعات أكبر مثل اليمن وسورية وأمن الممرات المائية. وحتى إذا لم ينجح هذا المقترح، ربما يصلح كنموذج تُبنَى عليه محاولات أخرى لوضع حدّ لتحرُّك إيران خارج حدودها في المستقبل.

تنبع أهمية مثل هذه المُقترَحات من الحاجة إلى سدّ الفراغ الدبلوماسي في المنطقة الذي اعتادت الولايات المتحدة على سدّه، خاصة أن الشرق الأوسط يُعَدّ من المناطق الأقل تنظيماً مؤسسياً في العالم، بعد الفشل المتكرر للجامعة العربية في أداء دور فاعل في فضّ النزاعات وإدارة الخلافات، وضعف المبادرات الأخرى في هذا الصدد، مثل مفهوم "الناتو العربي" الذي طرحته إدارة ترامب وكان مصمّماً لإدارة صراع إقليمي محدّد وتعريف الالتزامات الأمريكية دون الاهتمام بمصالح

(05) Jake Sullivan and Daniel Benaim, America's Opportunity in the Middle East, Foreign Affairs, 22 May 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/22-05-2020/americas-opportunity-middle-east

الـدول الأعضاء. أمـا الحـوار "الخليجي– الإيرانـي" المقترح فلا يحتاج إلى إنشـاء مؤسسـات أو عقد اتفاقيات جديدة، ولكن إلى إطار شامل وآلية مرنة وأجندة لحوار يجري بدعم من الولايات المتحدة، وبطابع ثنائي وندّي بحيث لا يُشترط فيه الحضور الأمريكي.

لكـن هـذا المُقترَح يحمل بداخله مشـكلةً تخشـى منهـا دول المنطقة، وهي الدعـوة لعدم ربط الاتفـاق النووي مع قضايا كلية أخرى في المنطقة، حيث يرى سـوليفان أنـه ينبغي عدم تكرار خطأ وزيـر الخارجية الأمريكـي مايك بومبيو حيـن ربط الصفقة النوويـة بـ"خروج كل جنـدي إيراني" من سـورية، وبدلاً من ذلك ينبغي إحراز تقدُّم في الاتفاق النووي ثم إفسـاح المجال لمسارٍ مُوازٍ للحوار حول القضايا الأخرى تدعمه الولايات المتحدة وشركاؤها في الاتفاق النووي. هذه الفكرة يختلف معها شـركاء الولايـات المتحدة في المنطقة مثل السـعودية وإسـرائيل اللتين دَعَتَا لاسـتغلال فرصة الضغط الأقصى الذي فرضه ترامب للخروج بتنازُلات إقليمية من جانب إيران.

إضافـة إلـى كل ما سـبق، ينبغي الإشـارة إلـى أن أطرافاً عديدة اسـتثمرت في العداء "السـعودي– الإيراني" المستمر منذ عام 1979 حين تحولت إيران إلى خصم للولايات المتحدة، وبدأ المرشد الأعلى روح الله الخميني بمنافسـة السـعودية على زعامة العالم الإسـلامي. هذه العلاقة صارت تدريجياً جـزءاً من العَداء "الأمريكي– الإيراني"، الذي تُوازِن فيه السـعوديةُ إيرانَ إقليمياً. هذه الموازنة بين السعودية وإيران صارت جزءاً من مكانة السعودية كحليف رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، لذلـك ارتبطت مكانة السـعودية هذه إلى حدّ كبير باسـتمرار النظام الحاكـم في طهران بموقعه المُعـادِي لواشـنطن، وبالتالـي قـد يأتـي أيّ تقـارب أمريكـي إيرانـي على حسـاب المكانـة المفضّلة للسـعودية لدى الولايات المتحدة، وكما أن وجود هذه العلاقة العدائية ضمان لاسـتمرار الوجود الأمريكي لحماية دول الخليج، يستغل النظام الإيراني بالمثل هذا الوجود كأحد مصادر شرعيته[06].

رغـم هـذه المخـاوف، تبـدو الفرصـة سـانحة أكثـر مـن أي وقت مضـى لإطـلاق هـذه المبادرة الدبلوماسية. من جانب السعودية، لم يتمكن صقور الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ جورج دبليو بـوش إلى ترامـب من القضاء على النظـام الإيراني، وبدا واضحـاً أنّ الولايات المتحدة غير مسـتعدة لخوض حرب في سبيل حماية دول الخليج المعرضة للاعتداءات الإيرانية. ولذلك فتحت الإمارات مثلاً قنـوات دبلوماسـية خلفية مـع طهـران، ورجّحت مصـادر أن تكون السـعودية خطـت مثل هذه الخطـوة على نحو أكثر تحفُّظاً. وفي حين كانت إدارة ترامب مُعارِضة لهذا النهج الدبلوماسـي، فإن الإدارة الجديدة لا تتبنّى الموقف المتشدِّد نفسه للإدارة السابقة.

(6) Kim Ghattas, The painful truth for Saudi Arabia: it needs the Iranian regime to survive, The Guardian, 29 January 2020: https://bit.ly/3g2wgAy

ب. القضية الفلسطينية: تحوُّل في المشهد السياسي الأمريكي

خلَفَت إدارة بايدن واحدةً من أكثر الإدارات الأمريكية خدمة لإسرائيل. فقد اتخذت إدارة ترامب عدداً من القرارات التي رجّحت كفة الميزان لصالح إسرائيل على نحو غير مسبوق، من قرار نقل سفارتها إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران[07]، وفرض عقوبات على محكمة الجنايات الدولية التي قررت فتح تحقيقات بشأن القمع الإسرائيلي للفلسطينيين[08]، ووقف دَعْم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"[09]، والاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات "الجولان" السورية المحتلة، إلى اعترافها بشرعية المستوطَنات الإسرائيلية الذي يعني اعترافاً بضمّ إسرائيل أجزاءً من الضفة الغربية[10]، وأخيراً توسّطها في اتفاقات تطبيع مع أربع دول عربية بعيداً عن شروط المبادرة العربية التي لطالما تحفظت عليها إسرائيل[11]. لكن هذا المشهد تغيّر في الشهور الأولى من تولّي بايدن الرئاسة.

مثّلت جولة الصراع الأخيرة التي اندلعت في أيار/ مايو 2021 بين حركة حماس وإسرائيل تطوُّراً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المشهد الأمريكي، مع ظهور توجُّهات سياسية وثقافية جديدة في السياسة الأمريكية يُعتقد أنها ستغير تعاطي واشنطن مع أيّ تطورات مستقبلية في هذا الملف، وذلك رغم اتباع الرئيس بايدن نهجاً يُشبِه نهج الرؤساء الأمريكيين السابقين، عندما أعلن في بداية الصراع موقف الإدارة المؤيد لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، بدلاً من أن يفرض عليها ضغطاً كان من شأنه أن يحدّ من الخسائر البشرية والمادية.

ولكن بعيداً عن البيت الأبيض، كان المشهد في الكونغرس -وبالتحديد النواب الديمقراطيين- مختلفاً تماماً وخارجاً عن السياق المألوف تجاه هذه القضية. فقد أعرب نُوّاب من اليسار التقدمي الصاعد في الحزب الديمقراطي عن نقدهم الصريح للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يترددوا على نحو غير مسبوق في الحديث عن حقوق الفلسطينيين. وعلى رأس هؤلاء السيناتور والمرشح الرئاسي السابق برني ساندرز، والسيناتور ألكزاندريا أوكاسيو كورتيز، وأول نائبة فلسطينية الأصل في مجلس النواب الأمريكي رشيدة طليب[12] التي التقاها بايدن مع تجمّع من الناشطين الأمريكيين الفلسطينيين وأشاد بإصرارها[13].

هذا التوجه لم يكن حِكْراً على يسار الحزب الديمقراطي، فرغم أن المشرعين الديمقراطيين الوسطيين والمؤيدين لإسرائيل، مثل عضوَيْ مجلس الشيوخ تشاك شومَر وروبرت مينينديز والنائب جيري نادلر، أعربوا عن تأييدهم لإسرائيل في معركتها مع حماس، لكنهم وقّعوا على بيانات تنتقد بحدّة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في خطوة غير مسبوقة[14].

وعلى الجانب المقابل، جدّد اليمين الموقف الذي ورثه من الرئيس ترامب بتأييد الاستيطان

(07) Why Trump's Jewish supporters say he's been a 'dream come true' on Israel, The Times of Israel, 30 October 2020: https://bit.ly/3pVp6Ap
(08) Trump targets ICC with sanctions after court opens war crimes investigation, The Guardian, 11 June 2020: https://bit.ly/3hSP2d9
(09) In one move, Trump eliminated US funding for UNRWA and the US role as Mideast peacemaker, Brookings, 7 September 2018: https://brook.gs/3noBoj4
(10) Donald Trump, Mike Pompeo shift on Israeli settlements is U.S. foreign policy at its worst, USA Today, 21 November 2019: https://bit.ly/396XpOf
(11) Trump announces Morocco and Israel will normalize relations, Arab News, 10 December 2020: https://bit.ly/3pSG2aM
(12) Abby Seitz, How Progressives Are Changing the Conversation on Israel-Palestine, Progressive, 20 May 2021: https://progressive.org/latest/progressives-conversation-israel-palestine-seitz210520-/
(13) Alana Wise, Rep. Tlaib Pushes Biden To Protect At-Risk Palestinians In Middle East Conflict, NPR, 18 May 2021: https://n.pr/37DENVR
(14) Jack Brewster, Schumer Signs On To Bipartisan Statement Calling For Israel-Hamas Ceasefire, Forbes, 17 May 2021: https://bit.ly/3m4i7GG

الإسـرائيلي ومعارضة الفلسـطينيين، خاصة مع صعود شـريحة من الإنجيليين المسـيحيين وأقلية يهوديـة متدينة في الحـزب الجمهوري تدعم إنشـاء إسـرائيل "الكبرى" وتُعارض إنشـاء أي دولة فلسطينية مستقلة [15]. وقد أسهم بذلك وقوف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو طَـوال العَقْـد الماضي إلى جانب الجمهوريين منذ حـدوث توتّر بينه وبين الرئيس الأمريكي السـابق بـاراك أوبامـا، لتتحـول القضية الفلسـطينية إلى نقطـة من نقاط الخـلاف بين اليمين واليسـار في المشهد السياسي الأمريكي[16].

انعكس الاسـتقطاب حول القضية الفلسطينية على الاسـتقطاب في المشهد السياسي الأمريكي. حيث انتشـرت بين شـباب الحزب الديمقراطي تشبيهات الفلسـطينيين بالأمريكيين من أصل إفريقي وبأفارقـة جنـوب إفريقيا الذين كانوا في فتـرة من الفترات محكومين بقوانيـن الفصل العنصري، وظهر شـعار "حياة الفلسـطينيين مهمة" (Palestinian Lives Matter) على غرار شـعار "حياة السود مهمة" (Black Lives Matter). وصار الحديث الروحاني عن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية الأزلية تُهمةً بين الشباب الأمريكان الليبراليين[17].

مـع كل ذلـك، كان الرئيس بايـدن مؤيداً للجانب الإسـرائيلي من الحرب في غزة، خاصـة في مراحلها الأولى، ولم ينظر الكونغرس جدياً في خفض الدعم العسـكري لإسـرائيل، بل على العكس من ذلك أعرب سياسيون أمريكيون عن نيتهم تعويض إسرائيل عمّا خسرته من الذخائر، ولم تتخذ حتى الآن خطـوات عملية لإعادة الدعم الأمريكي للفلسـطينيين الذي من شـأنه أن يُمكّنهم من اسـتعادة تمويـل وكالـة غـوث وتشـغيل الاجئيـن "أونروا" وإعـادة فتـح مكتب تمثيلـي لمنظمـة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

لكـن المجـال يظـل مفتوحاً لتغيـر محتمل فـي نهـج الإدارة الأمريكية تجـاه القضيـة، خاصة مع تصريحات كل من الرئيس بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن والمتحدثة باسم البيت الأبيض عن أن الفلسطينيين والإسـرائيليين يستحقون "إجراءات متساوية" وحقوقاً متساوية. هذه اللغة تُوحي بأن أجندة الإدارة تِجاه الملف سـتركز على الجانب الحقوقي الذي سـيضمن للفلسـطينيين المُطالَبة على الأقل بحقّ مواطنة من الدرجة الأولى وحقوق أساسية تُمكّنهم من تقرير مصيرهم[18].

(15) Max Boot, Republicans are far more radical than Democrats on Israel, The Washington Post, 24 May 2021: https://wapo.st/37CqDUW
(16) Marc Caputo, 'Netanyahu is essentially an Israeli Republican', Politico, 15 August 2019: https://www.politico.com/story/15/08/2019/israel-trump-netanyahu1465917-
(17) Hansi Lo Wang, The Complicated History Behind BLM's Solidarity With The Pro-Palestinian Movement, NPR, 12 June 2021: https://n.pr/3sepjRx
(18) Hussein Ibish, America's attitude to Palestine and Israel has subtly shifted, The National News, 24 May 2021: https://bit.ly/3yJr5MV

ج. تركيا

تختلف قراءة المشهد الدولي في واشنطن عنها في أنقرة، ففي حين ترى واشنطن صعود الصين مثلاً على أنّه تهديد، تنظر إليه أنقرة باعتباره فرصة. وينبع ذلك من إيمان أنقرة بظهور بوادر على الساحة الإقليمية والدولية لنظام دولي متعدد الأقطاب، تستطيع فيه أنقرة أن تكون أحد هذه الأقطاب حتى أنها تحاول تغيير بعض ديناميات العلاقات الدولية والإقليمية، وهي رؤية مخالفة للقراءة الأمريكية التي ترى في هذه الأقطاب منافسين لها. ومن هذا المنطلق، سعت تركيا للحصول على منظومة صواريخ "إس-400" الروسية، وفرضت عليها واشنطن بالمقابل عقوبات.

وإذا كان يُنظر للعلاقات التركية الأمريكية على أنها تحالُف إستراتيجي تَشكّل بانضمام تركيا إلى حلف "الناتو"، فهذه النظرة لم تَعُدْ صالحة الآن؛ لأن العلاقة لم تَعُدْ محكومة بالمحدّدات العسكرية وحدها؛ فالشراكة الأمنية والعسكرية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة لم تَعُدْ كافية لاحتواء المتغيرات التي طرأت على العلاقة منذ نهاية الحرب الباردة. تركيا في الوقت نفسه ليست خصماً للولايات المتحدة، ومن هنا لا يمكن الفصل الحادّ بين مَواطِن الخلاف والاتفاق بين البلدين، لكن تصاعُد الخلافات قد يؤثر على مساحات التعاون المشتركة. ولا بد من الحفاظ على جزء من الأسس التي بُنيت عليها علاقة التحالف العسكري بين البلدين منذ البداية، والتي تضمن مُسبقاً توقُّع كل من الطرفين التضامن والثقة من قِبل الطرف الآخر[19].

وقد ازداد تعقيد العلاقة بين واشنطن وأنقرة خلال العَقْد الماضي بعد التهديد الذي رأته أنقرة على الجانب السوري من حدودها، الذي تَمثّل بتأسيس وحدات حماية الشعب كياناً يسعى للحكم الذاتي ويشاطر حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية أهدافه. وزارة الدفاع الأمريكية اتّخذت من هذا الكيان شريكاً في الحرب ضد تنظيم "داعش" في سورية[20]. لكن الرئيس ترامب أكد أنه لا ينوي الإبقاء على الالتزام الأمريكي في شمال شرق سورية إلى أجل غير مسمّى من خلال إعلانه نيته سَحْب القوات، وماطل في التعامل مع تحذيرات وزارة الدفاع الأمريكية من إقدام الحكومة التركية على شراء منظومة الصواريخ الروسية "إس-400"، لكنه في النهاية فرض عقوبات على أنقرة لشرائها هذه المنظومة[21].

ورثت إدارةُ بايدن أيضاً خلافاتٍ أمريكيةً تركيةً حول سياسة حكومة العدالة والتنمية تِجاه إيران وإسرائيل. فيما يتعلق بإيران، استغلت جهات اقتصادية مقرّبة من الحكومة التركية ثغرة في العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران خلال العَقْدين الماضيَيْن، زوّدت من خلالها طهران بسيولة مالية، مما أزعج إسرائيل والولايات المتحدة. وما تزال مخلّفات هذه العملية قائمة حتى الآن من خلال القضية المرفوعة ضدّ المصرف التركي "هالك بانك" (HALKBANK)، التي أوجدت لها إدارة ترامب مخرجاً قانونياً من خلال دفع غرامة والإقرار ببعض المُخالَفات[22]. أما فيما يتعلق بإسرائيل، فقد تبنّت الحكومة التركية موقفاً متشدّداً تِجاه سياسات الاستيطان الإسرائيلية، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وغذّى الصراع حول موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط الخلاف مع إسرائيل[23].

(19) Sinan Ulgen, Redefining the U.S.-Turkey Relationship, Carnegie, 26 July 2021: https://carnegieeurope.eu/26/07/2021/redefining-u.s.-turkey-relationship-pub85016-

(20) Turkey: Background and U.S. Relations In Brief, Congressional Research Service, 9 Nobember 2020: https://bit.ly/3neMEyA

(21) Trump Administration Sanctions Turkey's Military Procurement Agency for 2017 Purchase of Russian Missile System, Gibson Dunn, 18 December 2020: https://bit.ly/2JQqpRP

(22) Turkish Bank Case Showed Erdogan's Influence With Trump, The New York Times, 29 October 2020: https://nyti.ms/38inNFG

(23) What could a new ambassador mean for Turkey-Israel relations?, Aljazeera, 16 December 2020: https://bit.ly/39bgpeH

لكن إدارة بايدن تحاول اليوم إعادة ضَبْط العلاقة مع إسرائيل بما يخدم مصالحها وتوازُنات المنطقة.

صفحة جديدة؟

رغم التوتّرات الموروثة، لكن العلاقة الأمريكية التركية لم تشهد أي أزمة منذ تولّي بايدن الرئاسة حتى شهر تموز/ يوليو 2021. حافظ بايدن على خطاب هادئ تجاه تركيا وركّز على حقوق الإنسان ومحاولة إيجاد نهج جديد تجاه العلاقة يضمن اليد العليا لواشنطن، لكنّه وصف أحداث عام 1915 بـ"الإبادة"، الأمر الذي أثار حفيظة أنقرة[24].

ولكن يبدو أن الرئيسين متفقان على الحفاظ على هذا النهج الهادئ والمتوازن في العلاقة، وبدا ذلك واضحاً في لقائهما على هامش قمة الناتو في 14 حزيران/ يونيو 2021 [25]، الذي تَجاهَل فيه الطرفان النقاط الخلافية الحسّاسة بين البلدين. وقد تحدث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن فتح الباب لعهد جديد في العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس "إيجابي وبنّاء"[26].

ويُعتقد أن مساعي واشنطن لاحتواء كل من الصين وروسيا بمساعدة حلفائها الغربيين، تُكسب تركيا أهمية إضافية. هذا فضلاً عن التعاون القائم بين البلدين لتحقيق الاستقرار في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأمريكية، الأمر الذي يضيف إلى أهمية العلاقة للبلدين.

2. العلاقة مع روسيا

لم تَعُد الولايات المتحدة تستطيع تجاهُل روسيا في سياستها الخارجية، فروسيا الاتحادية لم تَعُدْ مشغولة بقضاياها الداخلية كما كان الأمر في العشرين عاماً الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد استعادت قدرتها على التأثير خارج حدودها القريبة والبعيدة، وازدادت هذه القدرة على نحو مُطّرد خاصة منذ عام 2014، حيث تدخّلت في جورجيا وأوكرانيا وسورية وليبيا، وشاهَدَ العالم برُمّته أخبار تأثير تدخّلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الذي أثبتته تقارير الاستخبارات الأمريكية نفسها.

أشارت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2017 [27] إلى أن روسيا تتحدى القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، وتحاول تقليص الأمن والرفاه الأمريكيَيْن، وتسعى إلى التفريق بين الولايات المتحدة وشركائها الدوليين، وترى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مصدرين للتهديد. وقد أكدت على ذلك الإستراتيجيةُ الدفاعية الأمريكية لعام 2018 [28] التي وصفت تركيا بالمنافس الإستراتيجي الذي يسعى -على حد وصف التقرير- إلى تشكيل العالم بما يوافق نموذجه الدكتاتوري. لكن الإستراتيجية الدفاعية لعام 2018، ذكرت أن روسيا تسعى إلى "تحطيم الناتو وتغيير البِنَى الأمنية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط لصالحها".

ومع أن دوائر السياسة الخارجية الأمريكية تحاول ألا تُقلّل من تقدير القُدرات الروسية، لكنها لا تبالغ في إعطائها أكبر من حجمها أيضاً، فما تملكه روسيا الاتحادية من مواردَ يُعَدّ جزءاً صغيراً مما

(24) US' Biden issues controversial statement on 1915 events, Anadolu Ajansi, 24 April 2021: https://www.aa.com.tr/en/americas/us-biden-issues-controversial-statement-on-1915-events/2219528
(25) Nicholas Danforth, A cool, cautious calm: US-Turkey relations six months into the Biden administration, Brookings, July 2021: https://brook.gs/3sqL4xX
(26) Yahya Bostan, What are the two key topics in Turkey-US relations?, Daily Sabah, 23 June 2021: https://bit.ly/3iL6aDN
(27) National Security Strategy of the United State of America, Trump White House Archive website, December 2017: https://bit.ly/3CN9I5L
(28) Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America, Department of Defense website, 2018: https://bit.ly/2VP7yNc

كان يملكه الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. لذلك تسعى روسيا بأقل كلفة لبناء علاقات تبادُل منفعة دولية وفرص يمكنها استغلالها لبناء نفوذها وتقويض النفوذ الأمريكي والمنظومة الغربية في آنٍ معاً. لذلك لا تُعَدّ علاقات روسيا في المنطقة تحالفاتٍ مبنيةً على مصالح إستراتيجية، وإنما على تبادُل المنفعة والصفقات، ولكن هناك بعض الاستثناءات. ويظل الدعم الروسي للنظام السوري وكوريا الشمالية وإيران واحدة من أكثر السياسات الروسية المُناهِضة للنفوذ الأمريكي حول العالم[29].

أ. روسيا في الشرق الأوسط

في إطار سعيها لإنعاش علاقاتها السابقة، واستغلال نفوذها لمقاومة تغيير النُّظُم السياسية في بعض الدول، والحدّ من النفوذ والتدخل الأمريكيين، تدخّلت روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العَقْد الماضي، حيث تسعى لتشكيل مشهد أمني واقتصادي يحمل في ظاهره وُعوداً بالاستقرار الذي أسهمت الولايات المتحدة في زعزعته، رغم أنّ هذا التدخل كانت له آثار مدمِّرة في سورية. وقد أثار الربيع العربي في أذهان موسكو مخاوفَ من عودة موجات التمرد ضدّ روسيا في جوارها المسلم.

ب. التدخل الروسي في سورية

مع تفاقُم حِدّةِ الصراع في سورية بين المُعارَضة وفصائل المُعارَضة المسلحة والنظام السوري تدخلت روسيا في عام 2013 كضامن لنظام الأسد في عملية تسليم الأسلحة الكيميائية، ثم تدخّلت عسكرياً في عام 2015 بهدف حماية حليفها الذي كادت أن تفقده، وعملت على المحافظة على موطئ قدم في البحر الأبيض المتوسط من خلال قاعدة "طرطوس" البحرية التي تستخدمها البحرية السوفييتية منذ عام 1971 وتطلّ على المياه العميقة مما يمكنها من خدمة الغواصات النووية، خاصة أن ممر السفن الروسية إليه مُحاط بدول حليفة للولايات المتحدة أهمّها تركيا. وقد وقّعت موسكو على اتفاق مع نظام الأسد يضمن لها توسيع قاعدة "طرطوس" واستخدامها لـ49 عاماً قادمة.

أدى التدخل الروسي إلى خسائر بشرية ومادية هائلة، ومن خلاله شهدت سورية واحدة من أفظع الكوارث البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، لكن موسكو تمكنت على المستوى الإستراتيجي من تأسيس قاعدة "حميميم" التي تُعَدُّ قاعدتها الجوية الوحيدة خارج بلادها التي تُمكّنها من استعراض قُوّتها الإقليمية، والتي حصلت من النظام السوري على تصريح باستخدامها دائماً. كما قدّمت روسيا في سورية نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه حروبها ضد تغيير الأنظمة، وما تصفه بعدم الاستقرار، والثورات الملوّنة على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية وغيرها[30].

وحيث إن التدخل الروسي في سورية كان يهدف في البداية إلى دعم النظام الحليف، لكنه تحوّل إلى مُحفِّز لتوسع عسكري واقتصادي ودبلوماسي أكبر ينافس النفوذ الأمريكي. ورغم أن احتمالات التعاون الأمريكي الروسي في مكافحة الإرهاب في سورية ما زالت قائمة، لكن السلوك الروسي في سورية يزيد من صعوبة هذا التعاون إلى درجة كبيرة.

(29) Bruce Mcclintock et al., Russia's Global Interests and Actions, RAND, June 2021, p3: https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE327.html
(30) Jamie Dettmer, Russia Expands Military Facilities in Syria, VOA, 12 May 2021: https://www.voanews.com/middle-east/russia-expands-military-facilities-syria

ج. التدخل الروسي غير المباشر في المنطقة

يظهر التدخل الروسي الدبلوماسي والسياسي وغير الرسمي بصورة أوضح في علاقات روسيا مع إيران والسعودية وليبيا ومصر.

رغم عدم الثقة التاريخي بين البلدين، لكن العلاقات الروسية الإيرانية تبدو أقرب علاقات موسكو في المنطقة إلى الطابع الإستراتيجي على المدى القريب والمتوسط، حيث يشترك الطرفان في مصلحة إستراتيجية هي تقويض النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. ورغم أن هذه العلاقات قد تبدو مُهَلهَلة أحياناً خاصة على الساحة السورية، لكنها تحسّنت بفضل العقوبات الأمريكية على طهران، وتتركز حول الوضع في سورية والطاقة والتجارة. في سورية، تدرك روسيا أن الدور الإيراني يساعدها في تدخّلها العسكري، فهي تنسّق معها عملياتها باستمرار، وقد استخدمت الأجواء الإيرانية لإطلاق صواريخ بعيدة المدى من روسيا على أهداف سورية[31].

د. نهاية شهر العسل

ورثت إدارة بايدن من إدارة ترامب علاقاتٍ يشوبها الكثير من الغموض والتواطؤ مع روسيا التي اختار الرئيس ترامب عدة مرات الوقوف إلى جانبها على حساب الولايات المتحدة وفي بعض الأحيان أجهزتها الأمنية، تزامناً مع عدة استفزازات روسية لواشنطن بدءاً بالتدخل المُثبَت في الانتخابات الرئاسية 2016 وليس انتهاءً بأكبر هجمة قرصنة إلكترونية ضد 18 ألف هدف أمريكي في فترة الانتقال الرئاسي. وفي أول لقاء بين الرئيسين الأمريكي والروسي، بَدَا واضحاً أن إصلاح العلاقات بين البلدين ليس موجوداً على الأجندة لأسباب إستراتيجية وأيديولوجية في آنٍ معاً، ويبدو أنّ إصلاح العلاقات أمر عَفَا عليه الزمن.

هناك مصالح مشتركة للطرفين في إعادة توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وفي عدم رجوع حركة طالبان إلى العاصمة الأفغانية كابول خاصة مع الانسحاب الأمريكي المُزمَع وخشية موسكو من عودة التمرد ضدها في المنطقة. لكن هذه المصالح لا يُرجّح أن تُغيّر موقفَ إدارة بايدن الرافضَ لأي تساهُل مع روسيا، والذي يتبنّى في الوقت نفسه علاقة مع "خصم مُستحق" كما وصف بايدن نظيره الروسي[32].

قمة بوتين وترامب في فنلندا عام 2018 - DW

(31) Samuel Ramani, Russian-Iranian relations under Raisi and possible post-Khamenei scenarios, the Middle East Institute, 7 July 2021: https://bit.ly/3CNmewY

(32) Dimitar Bechev, The era of US-Russia 'resets' is over, Aljazeera, 20 June 2021: https://www.aljazeera.com/opinions/20/6/2021/the-era-of-us-russia-resets-is-over

3. الشراكات الأمنية والدفاعية

تمثل إشارة الإدارة الأمريكية في "التوجيه الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي" -إلى الحاجة إلى تعديل وجودها في المنطقة "إلى المستوى المطلوب لتعطيل الشبكات الإرهابية، وردع العُدْوان الإيراني، وحماية المصالح الأمريكية الأخرى" في نظر شركائها الإقليميين- تخلّياً أمريكياً عن المنطقة، خاصة إذا أضيف إلى ذلك تفعيل إدارة بايدن للقنوات الدبلوماسية مع طهران، وسحب القوات من أفغانستان.

لذلك حثّت أطراف في الإدارة ومراكز أبحاث صانع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على التأكيد على أن خفض الوجود العسكري الأمريكي لا يعني خفض النفوذ أو الفعّالية الأمريكيتين في المنطقة[33]. ومن أنجع الوسائل الأمريكية في هذا الصدد الشراكات الدفاعية القوية في المنطقة، المتمثّلة بالتدريب العسكري وصفقات السلاح التي تَعُدّها دول المنطقة مقياساً لقوة علاقاتها مع واشنطن. وفي هذا الصدد، لم تستطع أي دولة أن تحلّ محلّ واشنطن كمزوِد رئيسي للأسلحة للمنطقة حتى الآن، رغم المحاولات المستمرة من دول أوروبية ومن روسيا لتقديم بديل منافس.

أ. الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة

يخضع هذا الوجود باستمرار لإعادة تقييم في الدوائر العسكرية ودوائر السياسة الخارجية الأمريكية. ومؤخراً، أعربت عدة دوائر في الإدارتين الأمريكية الحالية والسابقة عن رغبة في إعادة رسم خريطة هذا الوجود الذي سنتناوله فيما يلي باختصار قبل أن نُحلّل مُقترَحات إعادة التموضع.

بدأ الوجود العسكري الأمريكي يتركّز في منطقة الخليج العربي منذ تسعينيات القرن الماضي مع ما عُرف بسياسة الاحتواء المزدوج[34] الأمريكية، التي سعت من خلالها إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون إلى منع إيران والعراق من اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تضرّ بمصالح المجتمع الدولي عامةً والولايات المتحدة خاصةً. تزامنت هذه السياسة مع تقدير الوكالة الدولية للطاقة في عام 1994 بأن زيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط من شأنها أن تحل مشاكل الطاقة في العالم بحلول عام 2010، ولذلك احتاجت الولايات المتحدة إلى الاستثمار في المحافظة على وجود لها في منطقة الخليج. يُدار هذا الوجود العسكري من خلال القيادة المركزية للولايات المتحدة "سنتكوم" (CENTCOM)، إحدى القيادات الإحدى عشرة لوزارة الدفاع الأمريكية، ومقرّها الحالي قاعدة "العديد" الجوية في قطر[35].

لكن القواعد الأمريكية في الخليج ليست الأولى في المنطقة ولم تكن الأخيرة، فالقواعد العسكرية الأمريكية تمتدّ من قاعدة "إنجرليك" الجوية ومحطة "إزمير" الجوية في تركيا، إلى وحدة الأبحاث البحرية في مصر، ومنشأة الرادار وأكاديمية التدريب في إسرائيل، ومجموعة من القواعد العسكرية في العراق وسورية، إلى معسكر "ليمونيير" في جيبوتي[36].

(33) Grant Rumley and Kathryn Wheelbarger, Managing Middle East Defense Partnerships Amid Great Power Competition, 13 July 2021: https://bit.ly/3jNqHXu
(34) Harry L. Myers, The US POLICY OF DUAL CONTAINMENT TOWARD IRAN AND IRAQ IN THEORY AND PRACTICE, Air War College, Air University, April 1997: p.11: https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA399045.pdf
(35) CENTCOM website: https://www.centcom.mil/ABOUT-US/
(36) U.S. Bases in the Middle East, American Security Project, 9 February 2021: https://www.americansecurityproject.org/national-security-strategy/u-s-bases-in-the-middle-east/

خريطة القواعد الأمريكية في المنطقة

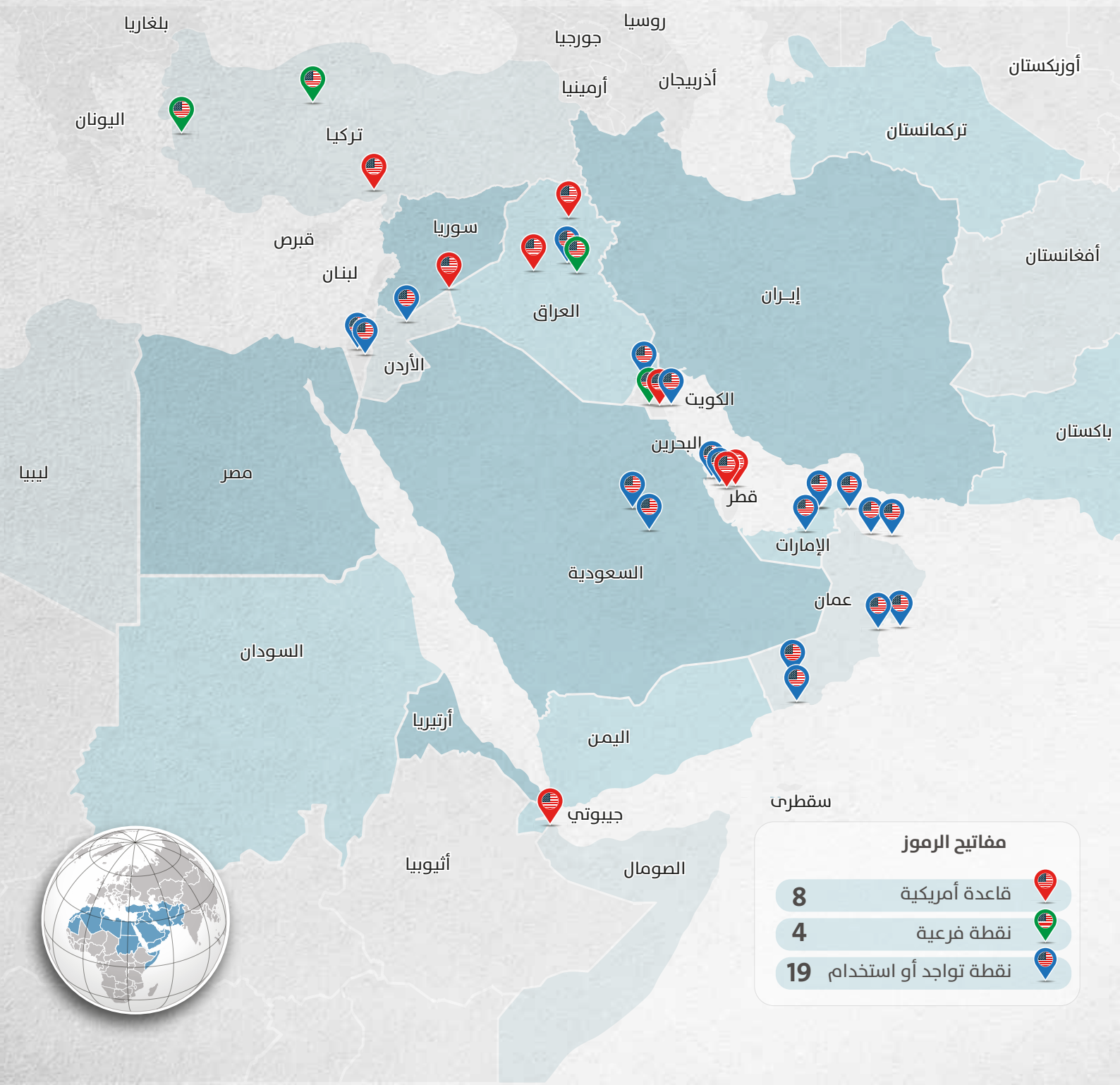

يضاف إلى هذه القواعد الأسطولان الأمريكيّان الخامس والسادس. تأسّس الأسطول الخامس في عام 1944، حيث شارك في الحرب العالمية الأولى بالمعارك ضد اليابان في منطقة المحيط الهادئ، ثـم توقف عن العمل حتى عام 1995، ومقره في العاصمة البحرينية المنامة، وقد انضمّ في عام 2019 إلـى التحالف الدولـي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية (IMSC). أما الأسـطول السـادس فيعمل منذ عام 1950 في البحر الأبيض المتوسـط، حيث شارك في التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958، وكان جزءاً من منظومة الردع ضد الاتحاد السوفييتي في البحر المتوسط، وشارك في تأمين قناة السويس عام 1972، وفي عمليات أخرى انتهاءً بالتدخل الأمريكي في ليبيا عام 2011.

من أهمّ مظاهر الوجود العسـكري الأمريكي في المنطقة التعاون الأمني والعسـكري، الذي يُعَدّ المعيار الأساسـي لدى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتقييم العلاقة برُمّتها. هذا التعاون يشمل صفقات السـلاح، وتدريبات الجيوش والقوات الخاصة، والمشاركة في المناورات والتدريبات العسـكرية مثـل منـاورات "الأسـد المتأهّـب" (Eager Lion) فـي الأردن، ومنـاورات "المُدافـع المتأهّـب" (Bright Star) فـي الكويت، ومناورات "النجم السـاطع" (Bright Star) في مصر التي تُعَدّ من أكبر التدريبات متعددة الجنسيات في العالم.

ومؤخـراً، حوّلت وزارة الدفاع الأمريكية إسـرائيل مـن اختصاص القيادة العسـكرية الأمريكية في أوروبـا "يوكـوم" (EUCOM) إلى اختصـاص القيادة المركزية "سـنتكوم"[37]، وذلك لاسـتغلال فرصة توقيـع "الاتفاق الإبراهيمي" واتفاقيات التطبيع التي وُقّعـت في فترة الرئيس ترامب، حيث صرح البنتاغون بأنّه يسـعى من هذه الخطوة لاسـتغلال "الفرصة الإستراتيجية... لمواءمة شركاء الولايات المتحدة الرئيسـيين مع التهديدات المشتركة في الشرق الأوسط". هذه الخطوة يرجّح أن تمنـح إسـرائيل فرصـاً لإيجاد تكامـل أمني أكبر مـع شـركائها الجُدُد فـي العالم العربـي، لكن من المتوقـع أن تحافظ على بعض الدعم اللوجسـتي الـذي كانت تحظى به من القيـادة الأمريكية في أوروبا.

أخيـراً، نقلت القـوات الأمريكية حاملة الطائـرات "يو إس إس رونالد ريغان" مـن منطقة المحيطين الهادئ والهندي إلى الشـرق الأوسـط لدعم الانسـحاب الأمريكـي من أفغانسـتان[38]. ويُنتظر بعد انسحاب حاملة الطائرات "يو إس إس رونالد ريغان" أن يتشكّل مشهد جديد في المنطقة يجري بحثه الآن في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية.

حاملة الطائرات الأميركية "يو إس إس رونالد ريغان" خلال تدريب في قاعدتها باليابان - الجزيرة

(37) Assaf Orion and Mark Montgomery, Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light, The Washington Institute for Near East Policy, 28 January 2021: https://bit.ly/3jTxXRO

(38) Reagan Carrier Strike Group Now in Indian Ocean, Heading to Middle East, USNI News, 21 June 2021: https://bit.ly/3m1PxFQ

ب. مُقترَحات إعادة التموضع

كانت قاعدة إنجرليك في تركيا موضوعاً لعدد من المراجعات الأمريكية، خاصة القنابل النووية الموجودة فيها. فمنذ اتهام الحكومة التركية لواشنطن بالضلوع في محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، أُثيرت عدة نقاشات حول إمكانية نقل القوات الأمريكية من القاعدة[39]، لكنها لم تصل إلى المستوى الرسمي. أُثيرت اقتراحات أخرى حول إمكانية نقل القنابل النووية الأمريكية الموجودة في القاعدة[40]، خاصة لقربها الجغرافي من الحدود التركية السورية مما يقلّل نجاعتها كوسيلة للردع كما كانت في السابق ويجعلها عبئاً على الولايات المتحدة وتركيا في وقت واحد.

وفي كانون الثاني/ يناير 2021، أشار الجنرال كينيث مكينزي قائد القيادة المركزية الأمريكية "سينتكوم" إلى أن القيادة تنظر في نقل القواعد الأمريكية في الخليج العربي إلى أماكن أبعد بحيث لا تصل إليها الصواريخ الباليستية الإيرانية[41]. لكن نقل القواعد ليس الخيار الوحيد أمام القوات الأمريكية التي يمكنها بدلاً من ذلك أن تُعزّز دفاعاتها وخاصة الجوية ضد الصواريخ الباليستية، مما قد يرسل الرسالة المطلوبة بأنّ خفض الوجود العسكري الأمريكي لا يعني انخفاض الاهتمام الأمريكي بالتواجد في المنطقة. ففي كانون الثاني/ يناير 2020، كثّفت القوات الأمريكية وجودها في قاعدة الأسد الجوية بالعراق، وخاصة قُدراتها الدفاعية الجوية، بعد تعرّضها لهجوم بصواريخ باليستية إيرانية.

ج. التقلّبات في صفقات السلاح

تفاوتت مستويات صفقات السلاح الأمريكية لدول المنطقة بين الإدارات السابقة، مما دفع بعض دول المنطقة إلى البحث عن بدائل أخرى، وكانت الصين وروسيا أبرز المورّدين الجُدُد. في السنوات الأخيرة تصاعدت مبيعات الطائرات المسيّرة "الدرونز" الصينية إلى الشرق الأوسط[42] على سبيل المثال لا الحصر.

ورغم اهتمام السياسة الأمريكية في المنطقة بحماية حقوق الإنسان كمصلحة وقيمة أمريكية في الوقت نفسه، لكن وُجهة النظر الدفاعية الأمريكية ترى أن من الضروري إدارة الضرر الذي قد يلحق ببعض العلاقات الأمريكية العسكرية في المنطقة، خاصة العلاقات التي أثارت تحفّظ الكونغرس الأمريكي في السنوات السابقة. لذلك دعا معهد واشنطن الإدارة الأمريكية إلى تخطيط الدعم مسبقاً مع الدول التي ستتلقّى هذا الدعم، ليكون ذلك بمثابة ضمانة للطرفين لعدم تعطيل التعاون العسكري مع تغيّر الإدارات.

وحسب المعهد، يمكن تخطيط التعاون العسكري طويل الأمد من خلال تعاوُن الإدارة مع الكونغرس لإجراء مشاورات مع الدول التي تعتمد على الدعم التمويل العسكري الخارجي الأمريكي في المنطقة، مثل الأردن، بشأن التمويل الأمريكي المتوقع في المستقبل، وحثّ الأطراف التي تنوي شراء أسلحة أمريكية على التركيز على طلبات لا تثير حفيظة الكونغرس، مثل النظم الصاروخية الدفاعية ضد الصواريخ الباليستية.

(39) Charles F. Wald, Get Ready to Walk Away from Incirlik, Defense One, 24 October 2016: https://www.defenseone.com/ideas/10/2016/get-ready-walk-away-incirlik/132585/
(40) Tim Fernholz, The US is rethinking the -50plus nuclear weapons it keeps in Turkey, QUARTZ, 13 October 2019: https://qz.com/1727158/us-rethinking-the-50-plus-nuclear-weapons-it-keeps-in-turkey/
(41) Gordon Lubold, U.S. Forces Expand Reach in Saudi Arabia, The Wall Street Journal, 25 January 2021: https://www.wsj.com/articles/u-s-forces-expand-reach-in-saudi-arabia11611611393-
(42) International arms transfers level off after years of sharp growth; Middle Eastern arms imports grow most, says SIPRI, SIPRI, 15 March 2021: https://bit.ly/2VQEXGL

د. "كاتسا" والأسلحة الصينية والروسية

كان من أكثر الأمور التي أسهمت في تَذَبذُب العلاقات العسكرية في السنوات الأخيرة قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات "كاتسا" (CAATSA) الذي يشترط أحد بنوده على الحكومة الأمريكية فرض خمس عقوبات على الأقل من قائمة من 12 عقوبة ضدّ أي دولة تشتري السلاح من روسيا[43]. وفي إطار "كاتسا"، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الصين لشراء طائرات "سوخوي-35" وصواريخ "إس-400"، وعلى تركيا لشراء صواريخ "أس-400" التي أُخرجت من برنامج صناعة الطائرة "أف-35"[44].

لكن الكونغرس الأمريكي أصدر بعد عام من صدور "كاتسا" تشريعاً يخول الرئيس الأمريكي إعفاء بعض الدول من تَبِعَات "كاتسا" إذا كان ذلك يخدم المصالح القومية الأمريكية[45]. ومن المرشحين للاستفادة من ذلك الهند[46]، التي زادت مشترياتها من الأسلحة الأمريكية في السنوات الأخيرة، لكنها اشترت أيضاً صواريخ "إس-400" في عام 2016 ويتوقع أن تَتَسلّمها في العام الحالي. لكنْ من المُرجّح إعفاؤها من تَبِعَات "كاتسا" عندما تتسلّم صواريخ "إس-400" باعتبارها حليفاً أمريكياً مهماً في مواجهة الصين رغم أنها شريك عسكري قديم لروسيا في الوقت نفسه.

لكن النقاش الأبرز في إطار "كاتسا" في المنطقة هو بشأن مصر[47]، التي أعلنت عزمها شراء طائرات "سوخوي-35" من روسيا نظراً لتعذُّر حصولها على أنظمة عسكرية أكثر فاعلية على غرار دول أخرى في المنطقة، ورغم ذلك لم تفرض عليها الإدارة الأمريكية عقوبات في إطار "كاتسا" حتى الآن.

وأخيراً، اختارت الصين جيبوتي كمقر لقاعدتها الأولى خارج أراضيها، على بُعد كيلومترات من قاعدة "ليمونيير" الأمريكية. ووفقاً لتقديرات الجيش الأمريكي حَسَب تقرير لمعهد البحرية الأمريكي في نيسان/ إبريل 2021، زوّدت الصين قاعدتها في جيبوتي بقُدرات لصيانة حاملات الطائرات[48]. كما يُعتقد أن الاستثمارات الصينية في ميناء "حيفا" الإسرائيلي والخطط الصينية لبناء شبكة الجيل الخامس (5G) في الإمارات العربية المتحدة قد تُشكل تهديداً على المصالح الأمريكية في المنطقة.

(43) Countering America's Adversaries Through Sanctions Act FAQs, U.S. Department of Homeland Security, 11 February 2021: https://bit.ly/2Ugh5Mf
(44) US Enacts NDAA 2021 with Additional Sanctions against Turkey, Russia, and China, Sanctions News, 25 January 2021: https://bit.ly/3CNs01C
(45) US Congress grants modified waiver for India from Russia sanctions, Observer Research Foundation, 26 July 2018: https://bit.ly/3yQFze7
(46) CAATSA on India for buying S400- will be victory for Moscow: Republican senator, mint, 13 April 2021: https://bit.ly/3xQJpTc
(47) Ali Dizboni and Karim El-Baz, Understanding the Egyptian Military's Perspective on the Su35- Deal, The Washington Institute for Near East Policy, 15 July 2021: https://bit.ly/3CQGnSw
(48) AFRICOM: Chinese Naval Base in Africa Set to Support Aircraft Carriers, USNI News, 20 April 2021: https://news.usni.org/20/04/2021/africom-chinese-naval-base-in-africa-set-to-support-aircraft-carriers

4- الطاقة

رغم سعي الإدارة الأمريكية الجديدة إلى إعادة تَموضُعها في الشرق الأوسط بما يشمل تخفيض الاستثمار العسكري، لكن المنطقة ما تزال مهمة لأهداف الطاقة الأمريكية المحلية والخارجية على المدى القريب والبعيد، إذ تأتي ملفات الطاقة ومُواجَهة تغيُّر المناخ ضِمن أولويات الإدارة التي أسّست فريقَ عملٍ خاصاً بتغيُّر المناخ يرأسه وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، وأطلقت خطة "إعادة بناء عالَم أفضل" (B3W) للاستثمار في الطاقة النظيفة حول العالم[49].

أدى انحسار جائحة "كوفيد-19" إلى زيادة الطلب على الطاقة اللازمة للسفر وتوليد الكهرباء والإنتاج الصناعي. ويمكن القول: إن ارتفاع أسعار النفط تتناسب طَرْداً مع تعافي الاقتصاد العالمي، ويمكن استغلال الانتعاش الناتج عن ذلك في تمويل التحول نحو الطاقة النظيفة، لكن سعي الإدارة الأمريكية للمحافظة على استقرار أسواق النفط مرتبط في الوقت نفسه بقيادة السعودية لمنظمة "أوبك" للسيطرة على زيادة إنتاج النفط مع المحافظة على أسعاره دون 100 دولار.

وفي هذه المعادلة، تأتي أهمية محافظة واشنطن على العلاقة مع السعودية التي أثبتت استعدادها لاستخدام نفوذها السياسي على مُنتِجي النفط الآخرين للحدّ من تأثير إنتاج الصخر الزيتي الأمريكي على سوق النفط العالمي. يترافق ذلك مع عدم اهتمام إدارة بايدن بإنتاج الصخر الزيتي الذي عزّزته إدارة ترامب، مما يفتح مجالاً أكبر لانتعاش سوق النفط ويمنح السعودية نفوذاً أكبر.

لكن التوترات داخل منظمة "أوبك" -مثل التوتر بين السعودية والإمارات بشأن إنتاج النفط- قد تؤثر على بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة مثل المحافظة على الدعم الخليجي لتعافي الاقتصادات الأضعف من آثار الجائحة. ويأتي ذلك بعد توتُّر في العلاقة الأمريكية السعودية إثر إيقاف بعض صفقات الأسلحة، وتحفُّظات أمريكية تِجاه ملفّ حقوق الإنسان في المملكة[50].

أ. مخاطر عدم الاستقرار بعد الجائحة

تُواجِه المنطقة والعالم أيضاً مخاطر التضخم المُصاحِب للتعافي من الجائحة، والذي قد يزيد في المنطقة بفعل زيادة أسعار النفط، في حين يُنتظر أن تعود أيضاً بعض التوترات التي سبقت الربيع العربي؛ من زيادة الأسعار في مختلف القطاعات من الغذاء إلى الخدمات الأساسية، كل ذلك بالإضافة إلى قلة فرص العمل.

تُشكّل هذه البوادر إنذاراً للإدارة الأمريكية بأن نهج الانسحاب من المنطقة برُمّتها لن يعود بمزيد من الاستقرار، وحتّى تُحقّق الإدارة أهدافها في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تحتاج إلى إيجاد حوافز سياسية للدفع باتجاه تشريعات تقليل الانبعاثات، وإلى توفير التمويل اللازم للتحول نحو الطاقة النظيفة. وهنا على الإدارة أن تختار أن تكون شريكاً للدول المصدِّرة للنفط لتحافظ على الصدارة في إنتاج الطاقة وتكون مصدراً لاستثمارات الطاقة النظيفة، بدلاً من أن تسبقها الصين في ذلك[51].

(49) Mordechai Chaziza, The "Build Back Better World": An Alternative to China's BRI for the Middle East?, Middle East Institute, 20 July 2021: https://bit.ly/3ilundQ
(50) Karen E. Young, The coming US and Middle East energy collision, Middle East Institute, 13 July 2021: https://www.mei.edu/publications/coming-us-and-middle-east-energy-collision
(51) Mick Mulroy Et al., COVID19- & Conflict in the Middle East, Middle East Institute, 21 January 2021: https://www.mei.edu/publications/covid-19-conflict-middle-east

ب. انخفاض الاعتماد العالمي على النفط

أشارت دراسة في جامعة "هارفارد" مؤخراً إلى تراجُع كمية الطاقة المطلوبة لدفع النمو الاقتصادي حول العالم. في عام 1970، احتاج كل ألف دولار من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى إنتاج برميل من النفط، في حين احتاج ألف دولار من النمو في عام 2015 إلى إنتاج نصف برميل من النفط فقط. ويعود ذلك إلى زيادة فعّالية استخدام الطاقة وظهور مصادر الطاقة المتجدّدة البديلة. وفي هذه الظروف، قلّ اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط مما قلّل الرغبة السياسية الأمريكية محلياً في العودة إلى الالتزامات السابقة تِجاه الشرق الأوسط[52].

وبالمقابل، حيث إن دول الخليج المنتجة للنفط تُواصِل جهود النمو الاقتصادي فإنها ستحتاج إلى استهلاك مزيد من النفط والمنتجات النفطية لتحقيق ذلك، وفي الوقت نفسه ستستفيد من انتعاش أسواق النفط لتمويل الاستثمار في التحول نحو الطاقة النظيفة. ولكن هذا التحول سيكون حِكْراً على عدد قليل من الدول في المنطقة، ولا يُرجّح أن يصل إلى الاقتصادات غير المُنتِجة للنفط، ولا يُرجّح أيضاً أن يتوفر في بعض الدول المُنتِجة للنفط مثل ليبيا وإيران والعراق، بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يُضعف فرص الشراكة مع المنظمات الدولية والشركات الرائدة في مجال الطاقة النظيفة حول العالم.

عالمياً، شهدت أنشطة التنقيب عن النفط والاستثمار في القطاع عموماً انخفاضاً حاداً في عام 2021 إلى أقل من نصف ما كان عليه في عام 2020 حيث كان يعادل 400 مليار دولار تقريباً. ويشير معهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute) إلى أن الاستثمارات المُخطّطة في النفط والطاقة والكيميائيات عموماً في الشرق الأوسط بين عامَيْ 2021 و2025 أقل من 300 مليار دولار، ويُشكّل النفط قُرابة 20% منها. ممّا يعني أنّ هناك فرصة ضئيلة لدى ليبيا وإيران والعراق في إيجاد فائض من عائدات النفط للاستثمار في الطاقة النظيفة.

ولا تقتصر هذه الفجوة في التحول نحو الطاقة النظيفة على الشرق الأوسط، فعلى الرغم من ارتفاع الاستثمارات في الطاقة المتجددة على مستوى العالم، لكن جزءاً كبيراً منها لا يصل إلى الاقتصادات الناشئة أو إلى دول الشرق الأوسط. فمن بين 755 مليار دولار استُثمِرت في الطاقة النظيفة عام 2019، ذهبت 155 مليار دولار إلى الأسواق الناشئة، ووصل جزء صغير منها إلى الشرق الأوسط[53].

إن تنفيذ خطة الإدارة الجديدة للاستثمار في الطاقة النظيفة عالمياً (B3W) سيكون أمراً صعباً، إذ سيتطلب التعاوُن مع دول الخليج ومؤسسات استثمارية عالمية، وربما تشكل زيادةُ أسعار النفط على المدى القريب فرصةً مثاليةً لتحقيق ذلك.

(52) Christof Rühl and Tit Erker, Oil Intensity: The curious relationship between oil and GDP, Mosavvar-Rahmani Center for Business and Government - Harvard Kennedy School, 2021: https://www.hks.harvard.edu/centers/mrcbg/-publications/awp/awp164

(53) John Calabrese, Middle East-Asia Pacific Oil Relations: From the Pandemic to Peak Oil, Middle East Institute, 11 May 2021: https://bit.ly/2UiHB7V

الخُلاصة

اتفقت سياسة إدارة بايدن تِجاه منطقة الشرق الأوسط مع سياسة إدارة ترامب في أنها لم تضع المنطقة على رأس أجندتها الدولية، لكنها تختلف عنها في الميل إلى تفعيل القنوات الدبلوماسية وإعادة تنشيط بعثات وزارة الخارجية الأمريكية خاصة تِجاه إيران، وأنها تحمل ملفات جديدة لم تكن مطروحة إبّان فترة ترامب، مثل ملف الطاقة.

ما زال الشعور المُتوارَث لدى الإدارات الأمريكية في العَقْدين الأخيرين بضرورة الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط موجوداً، وذلك بسبب ما يفرزه الاستثمار الأمريكي في المنطقة من أعباء على الإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى الصور التي انطبعت في مخيلة المواطنين الأمريكان عن الحروب الأبدية في المنطقة التي قُتل فيها الآلاف منهم.

وأضيفت إلى هذا الشعور مؤخراً أزمة اقتصادية عميقة الأثر وواسعة النطاق بعد جائحة فيروس "كورونا"، حلّت في رأس قائمة أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث أدت إلى توقُّف الكثير من الأفراد والشركات عن العمل من جهة، وإلى تضخُّم مُرتقَب بعد ضخّ الحكومة الأمريكية تريليونات الدولارات على شكل مساعدات يُنذر بتأخير تَعافي الاقتصاد.

أما على صَعيد السياسة الخارجية، تنشغل الإدارة الأمريكية بملفات أخرى أكثر إلحاحاً من معظم ملفات الشرق الأوسط، وهي إصلاح العلاقات الأمريكية الرئيسية على الساحة الدولية التي تضررت إبّان فترة رئاسة دونالد ترامب، ومن أهمها العلاقة مع الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى ترتيب أوراق العلاقة مع الصين.

لكن كل ذلك لا ينفي وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة أَدْوَم من أن تَتأثّر بتقلُّبات مُؤقّتة، وأهمها أمن تدفُّق الطاقة من المنطقة والحيلولة دون سيطرة خصوم الولايات المتحدة عليها، وبقاء المَمَرّات المائية الحيوية مفتوحةً وآمِنةً، والاستقرار في منطقة الخليج العربي، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافَحة الإرهاب، وحماية "إسرائيل".

والواقع أن الإدارة الأمريكية الجديدة حتى منتصف عامها الأول، يبدو أنها تُرسّخ لنهج في السياسة الخارجية يعتمد على الدبلوماسية أساساً، وعلى أن القوة العسكرية ليست الحل الأنجع للتحدّيات في منطقة الشرق الأوسط والعالم. هذا النهج يفرض تحدّيات جديدةً على الدول الرئيسية في المنطقة، التي بدأ بعضها يَنحُو منحًى أكثر استقلاليةً عن السياسة الأمريكية ولا يخلو من الحَذَر، مثل بناء شراكات جديدة مع روسيا والصين ودول أوروبية.

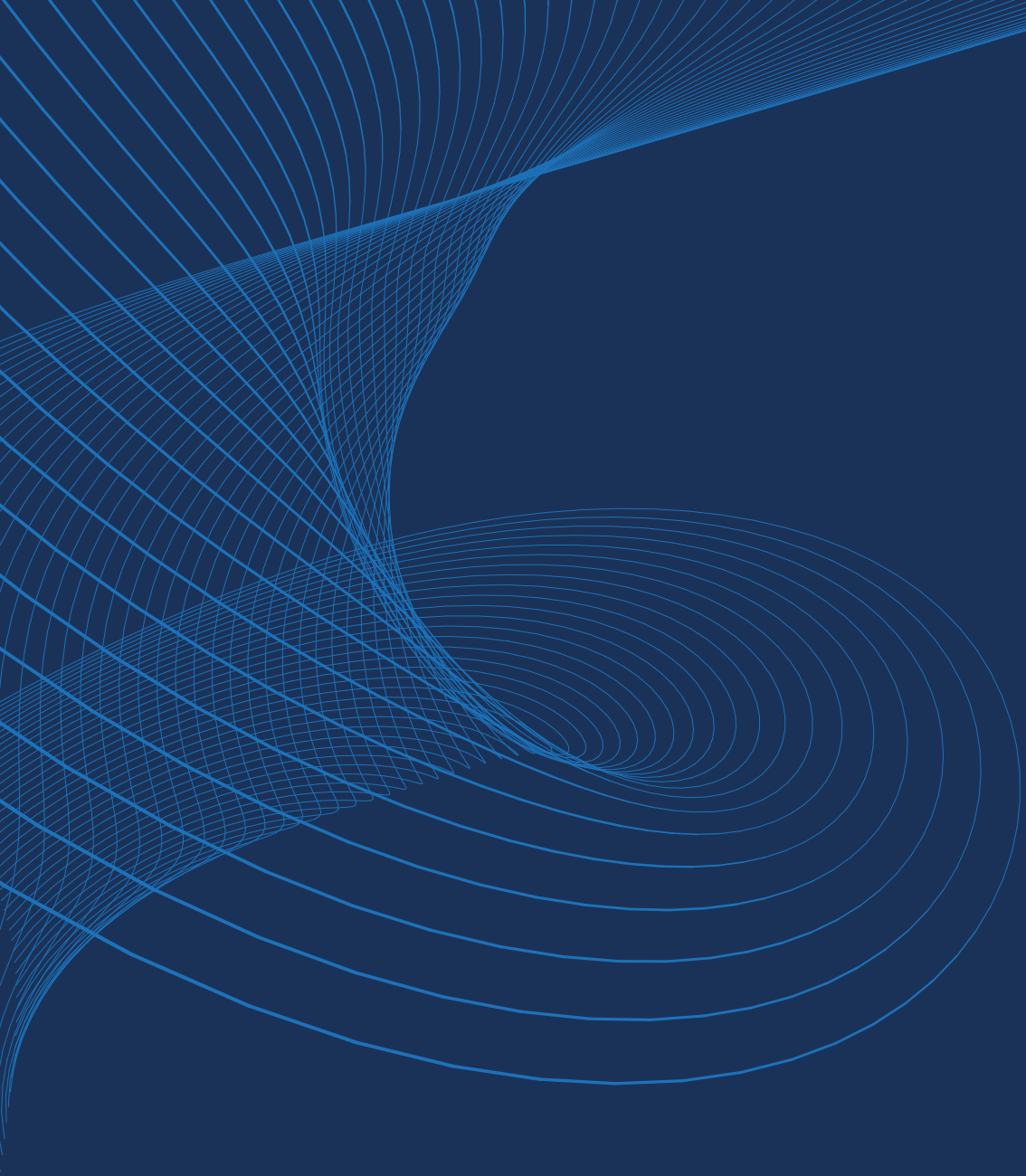

Dimensions
for Strategic Studies

www.dimensionscenter.net